

دراسات محكمة

انعكاسات مقترح قانون تقنين القنب الهندي
على الانتخابات التشريعية 2016 بمناطق زراعته
-مقاربة سوسيولوجية-

عبد ربه البخش

باحث في علم الاجتماع، جامعة محمد الخامس، الرباط
المغرب

All rights
reserved



جميع الحقوق
محفوظة



مقدمة

تندرج هذه الدراسة في إطار علم الاجتماع السياسي، وتحديدًا ضمن حقل سوسيولوجيا الانتخابات، وتتناول مسألة تقنين زراعة وصناعة وتسويق القنب الهندي وأثارها على الانتخابات التشريعية ليوم 7 أكتوبر 2016 بالمغرب موضوعًا لها. وتأتي أهمية هذه الدراسة استنادًا إلى مجموعة من الاعتبارات نذكر منها:

أولًا: يشهد واقع الحال على أن البحوث السوسيولوجية التي تباشر موضوع القنب الهندي بالمغرب قليلة جدًا، أما آثار هذا الموضوع على الانتخابات بالمغرب، فقد تشكلت هذه الدراسة السوسيولوجية في ذلك. من هذا المنطلق لا تسعى هذه الدراسة إلى الدخول في الجدل السياسي الذي طفا على السطح في الآونة الأخيرة بخصوص هذا الموضوع، كما لا تدعي هذه الدراسة تقديم وصفات جاهزة لما ينبغي أن تكون عليه الظاهرة، بل يتحدد هدفها أساسًا في ضرورة لفت الانتباه سوسيولوجيًا إلى موضوع ينفلت من كل تدقيق علمي أكاديمي، مما يفتح الباب على مصراعيه أمام الأحكام الإيديولوجية والأخلاقية والسياسية الضيقة.

ثانيًا: تتزامن هذه الدراسة مع موجة المطالبة بتقنين القنب الهندي من جانب، ومعارضة هذا المطلب من جانب آخر. لذا فإن دراسة هذه القضية وتقنين معالمها، ووضعها في مساراتها الإحصائية الدقيقة، لكفيل بأن يشكل خطأ ثالثًا في تناول هذا الموضوع، بقدر كاف من الحياد والموضوعية.

ثالثًا: غالبًا ما ينظر إلى ظاهرة الانتخابات بالدول النامية على أنها ظاهرة تتحكم فيها مجموعة من الشروط التي تجعلها تعيد نفسها في كل دورة انتخابية، والمغرب لا يخرج عن دائرة هذه الدول. هذا الأمر جعل مجموعة من الباحثين يرون أن دراسة هذا الموضوع لا جدوى منه، أو أنه مجرد "محاولة لإضفاء المصداقية على ديموقراطية شكلية"¹. والحال أن ظاهرة الانتخابات بالمغرب تستدعي البحث العلمي، حيث تستوجب الفهم والتحليل معرفيًا ومنهجيًا، لمعرفة الجدوى من هذه الظاهرة في ظل نظام سياسي محوره الرئيس "ملكية دستورية، ديمقراطية برلمانية واجتماعية"².

من خلال هذه الاعتبارات الثلاث يمكن اعتماد الإشكالية الآتية:

¹ أحمد بوجداد، "آليات تحليل نتائج الانتخابات: حول شروط التحليل العلمي"، ضمن كتاب جماعي: الاستحقاقات الانتخابية بالمغرب: مقاربات لفهم الانتخابات الجماعية والجهوية للرابيع من شتنبر 2015.

² المملكة المغربية، وزارة العدل، "الدستور المغربي 2011" الفصل الأول، إصدارات: مركز الدراسات وأبحاث السياسة الجنائية بمديرية الشؤون الجنائية والعفو، سلسلة نصوص قانونية، العدد 19، شتنبر 2011، ص: 16.



1- إشكالية الدراسة

لا تعترف الدولة المغربية رسميا بزراعة أو تصنيع أو تسويق نبتة القنب الهندي، ولا تستفيد من أي مردود مباشر بخصوص هذه النبتة، بل أكثر من ذلك تعتبرها من المعضلات الخطيرة التي تهدد أمن وسلامة المجتمع، لذلك لازالت السجون المغربية تمتلئ بمزارعي القنب الهندي وتجاره. وإذا كانت الدولة المغربية كانت ولا زالت " تتعامل بقدر أكبر من الحيطة والحذر، فقد كان من الواجب عليها أن تتسامح إزاء بعض السلوكات، من قبيل زراعة الكيف،"³ حيث نجد عشرات الآلاف من الأسر المغربية بشمال البلاد، تقعات وتتشبث بطريقة أو بأخرى بنشاطها في هذه الزراعة.

لكن يبدو أن الإشكالية لم تعد مرتبطة بتلك المواجهة الثنائية بين الدولة ومختلف الناشطين في مجال القنب الهندي، بل ستفرض نفسها على متدخلين جدد، خاصة الفاعلين السياسيين، لذا من الضروري أن يخضع هذا المتدخل الجديد-الفاعل السياسي- للمساءلة العلمية لفهم ما يترتب عن هذه القضية سياسيا والتوظيف الحزبي لها. فهل يمكن للدعوة إلى تقنين القنب الهندي أن تخلف أثارا على نتائج الانتخابات التشريعية ليوم 7 أكتوبر 2016 بالمغرب؟

تتطلب الدقة السوسولوجية تفكيك هذا الإشكال إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية الآتية: هل يمكن لقضية تقنين القنب الهندي أن تشكل منعطفا حاسما في تغيير الخريطة الانتخابية بمناطق زراعته بشمال المغرب، أم أن العملية الانتخابية هناك تحكمها عوامل أخرى، كالقبلية والولاءات والنفوذ؟ وإذا سلمنا من باب الافتراض أن هذه القضية ستحدث فارقا في الانتخابات التشريعية لـ 2016، فما هي الأحزاب المستفيدة من ذلك: هل هي الأحزاب الداعية إلى تقنين القنب الهندي باعتبار ذلك رافدا للتنمية، أم هي الأحزاب الداعية إلى التخلي عن هذا المقترح باعتباره عائقا أمام التنمية؟

2- فرضيات الدراسة

لتفكيك الإشكال المطروح وأجراته نقترح الفرضية الرئيسة الآتية⁴:

نتوقع أن يشكل النقاش السياسي حول تقنين القنب الهندي تحولا في نتائج الانتخابات التشريعية ليوم 7 أكتوبر 2016 بمناطق زراعة هذه النبتة. وهو تحول قد يصب في مصلحة الأحزاب التي تتبنى مقترح التقنين،

³ ربي لوفو، " الفلاح المغربي المدافع عن العرش"، ترجمة محمد بن الشيخ، مراجعة عبد اللطيف حسني، منشورات وجهة نظر، سلسلة أطروحات وبحوث جامعية، العدد 2، الطبعة الأولى، 2011، ص: 124.

⁴ تجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة قد بدأنا الاشتغال عليها قبل الانتخابات التشريعية ليوم 7 أكتوبر 2016، لذلك سيتم التحقق من صلاحية الفرضية الرئيسة من خلال نتائج هذه الانتخابات، على أن يشكل البحث الميداني مختبرا للتحقق من الفرضيات الجزئية.



بمناطق زراعته

-مقاربة سوسيولوجية-

ونقصد بذلك حزبي الأصالة والمعاصرة والاستقلال. وعن هذه الفرضية تتفرع الفرضيات الجزئية الآتية:

- نرجح أن يكون لدى أغلب ساكنة مناطق زراعة القنب الهندي دراية بالنقاش السياسي حول مسألة تقنين القنب الهندي.

- نتوقع أن أغلب الناخبين الذين صوتوا لحزب الأصالة والمعاصرة أو حزب الاستقلال، كان صوتهم بدافع مسألة تقنين زراعة وصناعة وتسويق القنب الهندي.

- نفترض أن يكون لدى ساكنة مناطق زراعة القنب الهندي تمثل إيجابى عن مقترح تقنين هذه الزراعة وتصنيعها وتسويقها.

3- المنهج والتقنيات المعتمدة

لقد اعتمدنا على المنهج المقارن، وذلك لرصد التحول الذي نود توضيحه في الدراسة من خلال المقارنة بين نتائج الانتخابات التشريعية لـ 2016 التي جاءت بعد بروز مسألة تقنين القنب الهندي، ونتائج الانتخابات التشريعية لـ 2011 التي كانت سابقة عن هذه المسألة.

وبالنظر إلى طبيعة الموضوع المدروس، فقد اعتمدنا على كلتا التقنيتين الكيفية والكمية، فالكيفية من خلال اعتماد تقنية الملاحظة بالمشاركة باعتبارها تقنية " تسعى إلى رصد الوقائع والأحداث والسلوكات والتقاط التغيرات والمستجدات بما يكفي من الدقة والتفصيل." ⁵ أما الكمية فقد اعتمدنا على الاستمارة الموجهة قصد رصد أصوات الناخبين التي كانت مرتبطة بدافع تقنين القنب الهندي، إضافة إلى تقنية المقابلة المفتوحة أو الحرة التي تستهدف غالبا "أشخاص متميزين أو قياديين leaders" ⁶، فمن خلال هذه التقنية قمنا بمقابلة وكلاء لوائح الأحزاب المشاركة في العملية الانتخابية بمجال الدراسة.

4- مجال الدراسة

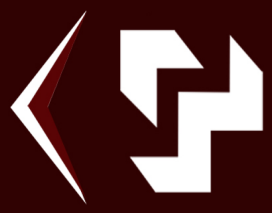
شكلت جماعة بني احمد الشرقية المجال الجغرافي الذي قمنا فيه بملء الاستمارة الموجهة، وهي جماعة تنتمي إلى قبيلة بني أحمد، إقليم شفشاون، وتمتد على مساحة 54.39 كيلومترا مربعا، ويفوق عدد سكانها 10000 نسمة. وعرفت هذه الجماعة انتشار زراعة القنب الهندي أواخر الثمانينات على غرار باقي مناطق جباله، خصوصا قبيلة بني أحمد ⁷

أما المقابلة فتمت مع المرشحين المنتميين للدائرة الانتخابية شفشاون.

⁵ عمار حمداش، "تقنيات البحث السوسيولوجي" دفا تر طالب علم الاجتماع، سلسلة رقم 1، (بدون تاريخ) ص: 25.

⁶ نفس المرجع، ص: 37.

⁷ ONUDC et APDN, Maroc « Enquete sur le cannabis 2003 », Décembre 2003, p : 42.



بمناطق زراعته
-مقاربة سوسيولوجية-

5- عينة الدراسة

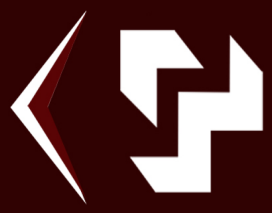
تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة القصدية وشملت:

- الناخبين⁸ الذين صوتوا فعلياً في الانتخابات التشريعية ليوم 7 أكتوبر 2016.

- وكلاء لوائح الأحزاب المعنية (حزب العدالة والتنمية، حزب الأصالة والمعاصرة، حزب الاستقلال)

بملف تقنين القنب الهندي بمنطقة البحث.

⁸ لقد كان هدفنا عند تصميم الدراسة أن تكون العينة شاملة لـ 50 مبحوث، وأعدنا العدد نفسه من الاستمارة الموجهة، إلا أننا عند الشروع في العمل الميداني اصطدمنا بعائق أساس، يتمثل في رفض عدد كبير المبحوثين الإجابة على أسئلة الاستمارة ما دامت تجمع بين موضوعين طابوهين هما: السياسة والقنب الهندي، فتقلصت نسبة العينة المبحوثة من 50 حالة إلى 25 حالة.



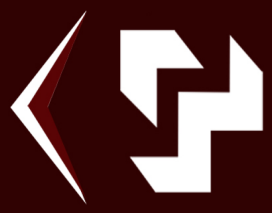
الفصل الأول: قراءة في خيارات المدافعين والمعارضين لتقنين القنب الهندي

تخضع مختلف الظواهر الاجتماعية في جماعة بشرية ما أو داخل مجتمع معين، لسلسلة من الأحكام القيمية، تتحدد في الغالب ضمن ثنائية: مقبول / مرفوض، قانوني / غير قانوني، حلال / حرام. في هذا السياق توصل علماء الاجتماع إلى نسبة المعايير الاجتماعية واختلافها من مقام لآخر، ومن زمن لآخر. ضمن هذا التحليل تبرز ظاهرة القنب الهندي بالمجتمع المغربي كظاهرة مؤطرة لمجموعة من السلوكات وخاضعة لمجموعة من الأحكام. فإذا كانت هذه الظاهرة ببعض المجتمعات (هولندا، بعض الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية، الأروغواي...) مقبولة اجتماعيا، معترفا بها قانونيا، ولا وجود لأي نص يدخلها في نطاق الأنشطة غير الشرعية، فإنها بالمجتمع المغربي مرفوضة اجتماعيا (نظرة المجتمع)، مجرمة قانونيا(نصوص قانونية، خصوصا ظهير 24 أبريل 1954)، ومحرمة دينيا (آيات قرآنية وأحاديث نبوية).

إن العمل السوسولوجي يستوجب الفصل التام مع الأحكام القيمية للمجتمع، والمعرفة المتدواله داخل مجال الحياة اليومية المشتركة، لكنه عمل لا ينفى أو يحتقر هذه الحياة الاجتماعية المشتركة، بل يشتغل عليها من أجل نزع القناع عن النظرة الأحادية والمعارف الراسخة والنزعات الوثوقية. ليكشف بالمقابل عن وجود أنواع متعددة ومختلفة من التمثلات والأحكام والمعارف التي تتداخل فيها عوامل عدة: اقتصادية اجتماعية سياسية إيديولوجية.

من هذا المنطلق سيتم في هذا الفصل تقديم قراءة تشخيصية في خيارات الأحزاب الداعية إلى تقنين زراعة وتصنيع وتسويق نبتة القنب الهندي أو "الكيف"⁹، والأحزاب الراضة لهذه الدعوة.

⁹ لفظ الكيف هو لفظ مرادف لمفهوم القنب الهندي، وهو المتداول شعبيا في مناطق زراعة القنب الهندي وباقي مناطق المغرب، فهو لفظ يعتمد في المجال الصحافي والسياسي أكثر من القنب الهندي، فحتى مقترح قانون حزب الاستقلال الذي تقدم به فريق الحزب في مجلس النواب، يوظف لفظ الكيف بدل القنب الهندي. لذلك سيتم اعتماد هذا اللفظ حينما ستقتضي الأمانة العلمية ذلك.



1- مقترحات الأحزاب الداعية إلى التقنين

1- مقترح قانون حزب الاستقلال

تقدم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس النواب سنة 2013 بمقترح قانون يتعلق بزراعة وتصنيع وتسويق عشبة الكيف. تم استهلال هذا المقترح بتقديم عام يحدد السياق التاريخي والجغرافي لانتشار عشبة الكيف ببعض مناطق الشمال، التي تكرست منذ الظهير الشريف الصادر في 6 نونبر 1917 إلى آخر تعديل دستوري عرفه المغرب سنة 2011، هذا الدستور الذي ينص في فصله 20 على الحق في الحياة، وفي الفصل 31 على تعبئة كل الوسائل المتاحة لحق المواطنين والمواطنات في الشغل، إلى جانب الفصل 32 الذي حمل الدولة مسؤولية حماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للأسرة.

من هذه المنطلقات جاء مقترح هذا القانون في أربعة أبواب أساسية:

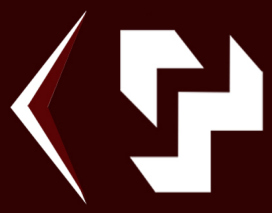
الباب الأول: تناول أهداف نطاق وتطبيق هذا القانون، وهي أهداف كما تحددها المادة 2 كلها تصب في بناء اقتصاد فلاحي قوي في مناطق زراعة الكيف، أما نطاق هذا القانون فهو يسمح للمناطق الشمالية وحدها المعروفة بنشاطها في هذا المجال بزراعة هذه النبتة، كما ينظم أيضا موسم الزراعة والحصاد للحد من النشاطات العشوائية.

الباب الثاني: جاء مخصصا لوضع معايير منح التراخيص للمنتجين والمصنعين والموزعين لنبتة الكيف ومشتقاتها، سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو قانونيين، كما يمنع على هؤلاء المتدخلين تحويل إنتاج عشبة الكيف إلى صناعة مضرّة بالصحة والسلامة الجسدية للإنسان.

الباب الثالث: يوصي المقترح بضرورة إحداث "الوكالة الوطنية لإنتاج وتوزيع وتسويق عشبة الكيف" باعتبارها مؤسسة عمومية تتمتع بالاستقلال المالي والإداري خاضعة لوصاية الدولة، وتوضح فصول ومواد هذا الباب شروط العضوية في الوكالة وكيفية صرف تعويضات أعضائها، إضافة إلى اختصاصاتها وصلاحيات رئيسها.

الباب الرابع: يسلط الفصل الأول من هذا الباب الضوء على تحديد نظام المراقبة للمساحات ونوع البذور والأشخاص المرخص لهم من طرف محققي الوكالة. في حين ينص الفصل الثاني على العقوبات الإدارية والجنائية التي ستطبق على كل شخص قانوني أو طبيعي لم يلتزم بالقانون المنظم لزراعة وتصنيع وتسويق نبتة الكيف، أو مارس إحدى هذه الأنشطة بدون ترخيص.¹⁰

¹⁰ حميد شباط وآخرون (الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، مجلس النواب، البرلمان، المملكة المغربية)، "مقترح قانون يتعلق بزراعة وتصنيع وتسويق عشبة الكيف." تم الاعتماد في القراءة الموجزة لمقترح حزب الاستقلال على نص المقترح الأصلي هذا بتصرف بسيط.



بمناطق زراعته

-مقاربة سوسيولوجية-

وتعليقا على نص هذا المقترح ومن خلال معطيات البحث الميداني، عبر وكيل لائحة حزب الاستقلال الفائز بالمقعد البرلماني بإقليم شفشاون، على أن مسألة تقنين الكيف هي فكرة من الأفكار التي يمكن أن تغير الواقع البئيس لسكان مناطق هذه الزراعة، ولا يمكن أن تشكل لوحدها الرافد الأساس للتنمية، ومن منطلق خبرته في مجال الصيدلة باعتباره صيدليا، فقد أكد على أن هناك بعض الأدوية تتطلب صناعتها بعض مكونات نبتة الكيف، إلا أنها تبقى ضئيلة مقارنة مع حجم المنتج السنوي لهذه الزراعة. إن بلاد الكيف كما يسميها توجده خارج دائرة التنمية القروية التي تعرفها مناطق أخرى بالمغرب، وهي في نظره بلاد منكوبة تتطلب مقاربة خاصة ومتدخلين كثير.¹¹

تمدنا المعطيات الواردة في هذا التصريح بأن الرجل يتحدث بتحفظ عن مقترح التقنين، حيث لا يراه كافيا للحديث عن التنمية ببلاد الكيف كما يسميها، وهو أمر يمكن تفسيره من مدخلين اثنين: الأول يرتبط بالمشاركة المرتقبة لحزب الاستقلال في الحكومة المقبلة، هذه الحكومة التي إن تشكلت سيقودها عبد الإله بنكيران رئيس الحكومة السابق والأمين العام لحزب العدالة والتنمية، اللذان رفضا مقترح التقنين رفضا باتا في وقت سابق. أما المدخل الثاني فيرتبط بمواقف النخب الجديدة¹² لحزب الاستقلال المنتمية إلى مناطق زراعة القنب الهندي، والتي يبدو أنها لا تتوافق مع مقترح قانون الفريق الاستقلالي جملة وتفصيلا، إذ تعتبره مجرد حل من الحلول الممكنة لتنمية هذه المناطق، وليس مقترحا كافيا لبناء اقتصاد فلاحي قوي كما ينص على ذلك مقترح الاستقلاليين.

2- سياق مقترح حزب الأصالة والمعاصرة¹³

ارتبطت مسألة تقنين القنب الهندي بحزب الأصالة والمعاصرة أكثر من حزب الاستقلال، ويرجع هذا الأمر إلى الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع من قبل حزب الأصالة والمعاصرة، فهذا الحزب لم يكتف بتقديم مقترح قانون يتعلق بزراعة وتصنيع وتسويق هذه النبتة بمجلس المستشارين فقط، بل نظم قبل إعداد هذا المقترح وبعده سلسلة من اللقاءات والندوات الوطنية والدولية، استهلها باليوم الدراسي الذي نظمه فريقا الأصالة والمعاصرة بمجلسي النواب والمستشارين (البرلمان) حول موضوع " دور الاستعمالات الإيجابية لنبتة الكيف في خلق اقتصاد بديل " وذلك يوم 4 دجنبر 2013 . وبعد ذلك أعقبت الأمانة العامة الإقليمية للحزب بشفشاون تنظيم لقاء

¹¹ حوار أجريناه في إطار التحقق الميداني مع وكيل لائحة حزب الاستقلال السيد إسماعيل البقالي - الفائز بمقعد برلماني عن إقليم شفشاون - يوم 20 نونبر 2016.

¹² نقصد السيد إسماعيل البقالي الفائز بمقعد برلماني عن دائرة شفشاون للمرة الأولى في مساره السياسي، وتنحدر أصوله من قبيلة بني أحمد إقليم شفشاون، حيث يرأس جماعة واد ملحمة التابعة لنفس القبيلة منذ 2009.

¹³ تجدر الإشارة إلى أننا قمنا بزيارات متعددة لمجلس جهة طنجة. تطوان. الحسيمة، وأجرينا عدة اتصالات مع بعض برلماني حزب الأصالة والمعاصرة، للحصول على نسخة من مقترح القانون المتعلق بتقنين القنب الهندي الذي تقدم به الحزب في مجلس المستشارين، فتعذر علينا الحصول على نص المقترح، لهذا السبب سنكتفي بتقديم قراءة في السياق الذي أدى إلى ولادة هذا المقترح والسياسات التي أعقبه أيضا.



بمناطق زراعته

-مقاربة سوسولوجية-

تواصلت بمركز باب برد حول موضوع " تقنين زراعة القنب الهندي " أطره قياديو الحزب يوم 5 أبريل 2014، كما نظمت يوم 6 أبريل من السنة نفسها مائدة مستديرة حول الموضوع نفسه بمدينة شفشاون، وتوج هذان اليومان الدراسيان بـ " إعلان شفشاون، الذي تبعه عقد ندوة علمية في البرلمان بمشاركة خبراء وأطباء ومختصين لمناقشة الموضوع علميا والبحث عن الاستعمالات الممكنة لزراعة القنب الهندي غير تحويلها إلى حشيش مخدر. من هذه المنطلقات العلمية والميدانية تبني الحزب ملف التقنين، فتم البدء في صياغة مقترح القانون الذي تقدم به الحزب في مجلس المستشارين.¹⁴

وبعد نتائج الانتخابات الجماعية والجهوية التي جاءت بالأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة رئيسا على جهة طنجة تطوان الحسيمة، نظم مجلس هذه الجهة بقيادة رئيسها السيد إلياس العمري، وبشراكة مع كونفدرالية جمعية صنهاجة الريف للتنمية وجمعية محاربة السيدا ندوة دولية حول موضوع " الكيف والمخدرات " يومي 19/18 مارس 2016 بمقر الجهة. وعرفت هذه الندوة مشاركة مؤسسات وطنية (حكومية وغير حكومية)، إضافة إلى خبراء ونشطاء ميدانيين في المجال من جنسيات مختلفة (هولندا، كولومبيا، إسبانيا، بوليفيا، الأوروغواي، سويسرا، كرواتيا، الولايات المتحدة الأمريكية)¹⁵.

في هذا الإطار اعتبر الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة ورئيس جهة طنجة تطوان الحسيمة السيد إلياس العمري أن أفة المخدرات ليست ذات طابع وطني صرف، بقدر ما هي آفة دولية، مثلها مثل الإرهاب، لا وطن ولا دين ولا لون لها. ومادة الكيف تستعمل في خمسين مادة نافعة للإنسان غير المخدرات ك(الطب والبناء والنسيج ومواد التجميل...). فكيف نعدم مادة صالحة للإنسان صحيا وتنمويا، بل الأكثر من ذلك كيف نعاقب ساكنة تزرع نبتة نافعة ولا نعاقب من يقوم بتحويلها إلى مخدر يقتل الإنسان.¹⁶

¹⁴ مقتطف من نص المقابلة الميدانية التي أجريتها يوم 2016/11/25 مع الأمين العام الإقليمي لحزب الأصالة والمعاصرة بشفشاون، السيد توفيق الميموني وكيل لائحة الحزب التي فازت بمقعد برلماني عن دائرة شفشاون.

¹⁵ بلاغ صحفي "ندوة حول الكيف والمخدرات بطنجة"، وبرنامج الندوة الدولية المنشوران بموقع جهة طنجة تطوان الحسيمة: www.crrtta.ma

¹⁶ مقتطف من الكلمة الافتتاحية لفعاليات الندوة العلمية حول موضوع " الكيف والمخدرات " التي ألقاها السيد إلياس العمري يوم 18 مارس 2016 بمقر مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة بمدينة طنجة.



II- دوافع الرافضين للتقنين

1- الحكومة¹⁷ ترفض مقترحات المعارضة¹⁸

لقد رفضت الحكومة المغربية مقترحات قوانين حزب الاستقلال والأصالة والمعاصرة المرتبطتين بتقنين نبتة الكيف، وجاء هذا الرفض من داخل مؤسسة البرلمان، وهذا نص الرفض كما تلاه السيد رئيس الحكومة: "الحكومة تؤكد أن تقنين زراعة القنب الهندي لا يمكن أن يشكل حلا لهذه الإشكالية، كما أن الترويج لتقنين هذه الزراعة أو الادعاء لتوفير حماية لأصحابها خارج القانون، هو فقط من قبيل بيع الوهم للسكان المعنيين، والسعي إلى تحقيق مكاسب ضيقة وزائلة، لا تنسجم مع المواقف الثابتة للدولة المغربية والتزاماتها الدولية لمكافحة هذه الزراعة. ونحن سنبحث مع أهل هذه المناطق على حلول رسمية تتبناها الدولة خارج إطار التقنين"¹⁹.

وكان رئيس الحكومة قد أعلن قبل ذلك أنه يتعاطف مع سكان مناطق زراعة القنب الهندي في كل ما يسوؤهم ويقع عليهم من ظلم، وتأسف لكون ابتزاز هؤلاء الناس انتقل من المجال الأمني ليشمل المجال السياسي، موجها بذلك رسالة واضحة لهؤلاء السكان مفادها عدم الإصغاء لوهم تقنين هذه الزراعة، لأن سياسة الدولة المغربية لم تتغير في هذا المجال.

2- بلاغ حزب العدالة والتنمية

عقدت الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية بتاريخ 2 أبريل 2016 بمشاركة عدد من الخبراء وبرلمانيين من الحزب في الأقاليم الشمالية المعنية بملف تقنين زراعة القنب الهندي ورشة دراسية للبحث عن الحلول الممكنة لهذه الإشكالية، وبناء على ذلك تؤكد الأمانة العامة للحزب ما يلي²⁰:

- المعالجة الجادة والحقيقية لآفة الكيف تقوم على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق

المعنية بهذه الزراعة.

- رفض كل مقارنة تروم رفع التجريم عن زراعة الكيف وترويجه.

- مزاعم الاستعمال الطبي لهذه الزراعة مجرد تسويق للوهم، لأن ذلك ليس محط طلب داخلي أو

خارجي.

¹⁷ نقصد حكومة عبد الإله بنكيران التي تشكلت بعد الانتخابات التشريعية (2011).

¹⁸ نقصد حزب الأصالة والمعاصرة وحزب الاستقلال - الذي انسحب من الحكومة بعد انتخاب حميد شباط أميناً عاماً للحزب - المعارضين لحكومة عبد الإله بنكيران التي تشكلت بعد الانتخابات التشريعية (2011).

¹⁹ بلاغ الحكومة هذا، تلاه السيد رئيس الحكومة مباشرة من الورقة داخل قبة البرلمان، كما يوضح الشريط المنشور على موقع www.youtube.com تحت رابط "بنكيران: تقنين زراعة الكيف مجرد وهم".

²⁰ نص البلاغ منشور بموقع حزب العدالة والتنمية www.pjd.com بصيغة pdf بتاريخ 6 أبريل 2016.



بمناطق زراعته

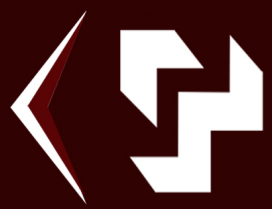
-مقاربة سوسولوجية-

- التحذير من رفع التجريم عن هذه الزراعة لأن ذلك سينعكس سلبا على مصلحة المواطنين وسمعة المغرب والتزاماته الدولية.

في إطار التحقق من مدى تبني مرشحي حزب العدالة والتنمية بالأقاليم الشمالية المعنية بهذه الزراعة، بلاغ الأمانة العامة للحزب واقتناعهم به، طرحنا في إطار البحث الميداني مع السيد وكيل لائحة الحزب بإقليم شفشاون السؤال التالي: أأنتم تنتمون لمنطقة بني رزين المعروفة بزراعة القنب الهندي، فما رأيكم بتقنين هذه الزراعة؟
"إن تقنين هذه الزراعة أمر غير ممكن وذلك للأسباب الآتية:

- رفض الساكنة لفكرة التقنين، لأن ذلك سيؤدي إلى توسيع مجال زراعة هذه النبتة من جهة، كما أن مداخيل هذه الزراعة بعد التقنين ستكون ضعيفة جدا لأنها ليست محط طلب.
- فكرة التقنين تتطلب اعتمادات مالية كبيرة لشراء المحصول وتجهيز البنية التحتية، والدولة ليس بمقدورها توفير هذه الاعتمادات.
- المغرب صادق على مجموعة من الاتفاقيات الدولية لمحاربة هذه النبتة وتسويقها، ولا يمكنه اليوم أن يخل بالتزاماته الدولية تلك.²¹

²¹ مقتطف من حوار أجريناه في إطار البحث الميداني يوم 25 نونبر 2016 مع السيد أحمد أيتونة وكيل لائحة حزب العدالة والتنمية التي فشلت في الحصول على مقعد برلماني بإقليم شفشاون.



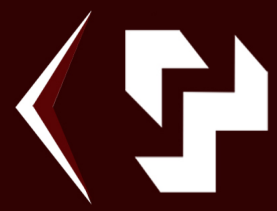
الفصل الثاني: نتائج الدراسة

1- قراءة في نتائج الانتخابات

الجدول رقم (1): نتائج الانتخابات التشريعية ليوم 25 نوفمبر 2011 بالأقاليم الشمالية الاتية: شفشاون، وزان، الحسيمة.

الدائرة الانتخابية	اسم المرشح	الهيئة السياسية
شفشاون	- أحمد أيثونة - محمد سعدون - جمال استيتو - اليزيد الطاغي	- حزب العدالة والتنمية - حزب الحركة الشعبية - حزب اليسار الأخضر المغربي - حزب الحرية والعدالة الاجتماعية.
وزان	- عبدالحليم علاوي - محمد حجوجي - عبدالعزيز لشهب	- حزب العدالة والتنمية - حزب الأصالة والمعاصرة - حزب الاستقلال
الحسيمة	- محمد بودرا - نور الدين مضيان - محمد الأعرج - عبد الحق أمغار	- حزب الأصالة والمعاصرة - حزب الاستقلال - حزب الحركة الشعبية - حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

المصدر: النتائج منشورة بموقع www.assdae.com بصيغة pdf.



بمناطق زراعته

-مقاربة سوسولوجية-

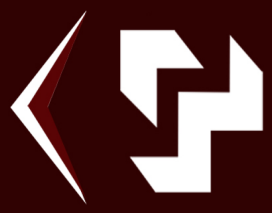
من خلال القراءة الأولية لنتائج الانتخابات التشريعية ليوم 25 نوفمبر 2011 بأقاليم الشمال- معقل زراعة القنب الهندي- وقبل بروز مسألة تقنين القنب الهندي في الساحة السياسية المغربية، وتقديم حزب الاستقلال مقترح قانون تقنين القنب الهندي بمجلس النواب، وتقديم حزب الأصالة والمعاصرة نفس المقترح بمجلس المستشارين، يتبين بالملاموس تصدر العدالة والتنمية لهذه الانتخابات بدائرة شفشاون، وبالمقابل فشل حزبي الأصالة والمعاصرة والاستقلال في الحصول على مقعد بهذه الدائرة. كما منحت دائرة وزان كذلك الصدارة لحزب العدالة والتنمية الذي جاء متبوعا بحزب الأصالة والمعاصرة، بينما حل حزب الاستقلال ثالثا. أما في دائرة الحسيمة فسجلت نتائج الانتخابات تصدر حزب الأصالة والمعاصرة متبوعا بحزب الاستقلال، فيما عجز حزب العدالة والتنمية في الحصول على مقعد بهذه الدائرة.

الجدول رقم (2): نتائج الانتخابات التشريعية ليوم 07 أكتوبر 2016 بالأقاليم الشمالية الآتية: شفشاون. وزان، الحسيمة.

الدائرة الانتخابية	اسم المرشح	الهيئة السياسية
شفشاون	- عبد الرحمن العمري	- حزب الحركة الشعبية
	- توفيق الميموني	- حزب الأصالة والمعاصرة
	- إسماعيل البقالي	- حزب الاستقلال
	- عبد الله العليوي	- حزب الاتحاد الدستوري
وزان	- وئام المحرشي	- حزب الأصالة والمعاصرة
	- عبد العزيز لشهب	- حزب الاستقلال
	- محمد أحويط	- حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية
الحسيمة	- محمد الحموتي	- حزب الأصالة والمعاصرة
	- محمد الزراد	- حزب الأصالة والمعاصرة
	- محمد الأعرج	- حزب الحركة الشعبية
	- نور الدين مضيان	- حزب الاستقلال

المصدر: المملكة المغربية، وزارة الداخلية على موقع www.Elections.ma

تمدنا المعطيات الواردة في الجدول رقم 2 الخاص بنتائج الانتخابات التشريعية 2016 بالأقاليم الشمالية التي تعتبر معقل زراعة القنب الهندي، بمؤشرات تدل على وجود تحول قوي في الخريطة الانتخابية لهذه الأقاليم،



بمناطق زراعته

-مقاربة سوسيولوجية-

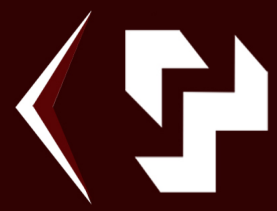
ونقصد بهذا التحول ما أسفر عنه الصراع المحتدم بين الأحزاب المدافعة عن تقنين القنب الهندي والأحزاب المعارضة لهذا التقنين. هذا الصراع أدى إلى انتصار حزبي الأصالة والمعاصرة والاستقلال المعنيان بالدفاع عن تقنين القنب الهندي على حزب العدالة والتنمية المعارض الوحيد لهذا المقترح.

بعدما كان حزب العدالة والتنمية يتبوأ المرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية لـ 2011 بإقليمي شفشاون ووزان كما يوضح الجدول رقم (1)، نلاحظ فشل هذا الحزب ولو في الحصول على مقعد واحد من بين المقاعد السبعة المخصصة لهذين الإقليمين. وهو تراجع تثبت صحة الفرضية الأساسية المرشدة لهذه الدراسة، خصوصا أن حزبي الأصالة والمعاصرة والاستقلال الغائبين عن قائمة الأحزاب الناجحة في انتخابات 2011 بإقليم شفشاون، حصل كل واحد منهما على مقعد بهذا الإقليم، كما حافظ الحزبان معا على مقعديهما بدائرة وزان، بل أكثر من ذلك تصدرا اللائحة هناك، وتجدر الإشارة إلى أن "نسبة انتشار ثقافة القنب الهندي بهذين الإقليمين تمثل نسبة 62% من النسبة العامة"²²، الأمر الذي خلف انعكاسات واضحة على نتائج هذه الانتخابات (2016). أما في دائرة الحسيمة فلم يستطع حزب العدالة والتنمية الحصول على أي مقعد كما هو الحال في الانتخابات التشريعية 2011، لكن بالمقابل استطاع الأصالة والمعاصرة أن يحصد مقعدين وحزب الاستقلال مقعدا واحدا. كل هذا التقدم الذي حققه حزب الأصالة والمعاصرة بالدرجة الأولى ثم حزب الاستقلال بالدرجة الثانية، يمكن تفسيره بتجاوب ساكنة مناطق القنب الهندي مع مقترح التقنين – إضافة إلى عوامل أخرى- كما توضح معطيات البحث الميداني من خلال المقابلة التي أجريت مع وكيل لائحة حزب العدالة والتنمية الذي صرح بالقول التالي:

"نعم، لقد كان ملف الكيف دور هام في نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة بإقليم شفشاون، خصوصا أنه وُظف بطريقة أخرى، إذ أعطت السلطة الإقليمية تعليمات إلى القواد بضرب حصار على حزب العدالة والتنمية بشقي الطرق، منها: تخويف الساكنة بحرمانهم من زراعتهم المعيشية (الكيف)، وخشية على دخلهم السنوي اتجه الناس إلى التصويت على أحزاب دون أخرى، ناهيك على أن هذا الحصار شمل مراقبي حزب العدالة والتنمية يوم الاقتراع، فمثلا في جماعة بني رزين من معدل 25 مكتب تصويت استطاع ثلاثة مراقبين فقط الالتحاق بمكاتبتهم"²³.

²² ONUDC et APDN, Maroc « Enquete sur le cannabis 2004 », Mai 2005, p :7.

²³ مقتطف من الحوار الذي أجريناه مع وكيل لائحة حزب العدالة والتنمية بإقليم شفشاون لانتخابات 7 أكتوبر 2016 السيد أحمد أيتونة يوم 25 نونبر 2016.



بمناطق زراعته
-مقاربة سوسولوجية-

II- نتائج البحث الميداني

1- علاقة المبحوثين بزراعة وتجارة القنب الهندي

خصصنا السؤال الأول والثاني من الاستمارة الموجهة لمعرفة علاقة العينة المبحوثة بزراعة القنب الهندي أو الاتجار في مستخلص هذه الزراعة "الحشيش"، وتفاديا للإحراج الذي قد يشكله السؤال المباشر بهذا الخصوص طرحنا السؤالين بصيغة مغايرة تماما مثل: "هل يتم التضييق عليك أثناء زراعتك للقنب الهندي، أو متاجرتك في "الحشيش"، أم أنك لا تتعاطى هذه الأنشطة؟"

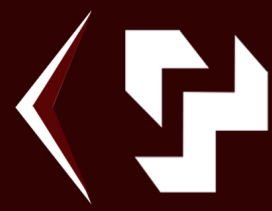
جدول رقم (3): توزيع المبحوثين حسب علاقتهم بزراعة القنب الهندي أو الاتجار في مستخلصها "الحشيش".

المواقف	التكرار	النسبة المئوية
نعم يتم التضييق	12	48%
لا يتم التضييق	02	8%
لا أزال هذه الأنشطة	11	44%

يتبين من خلال هذا الجدول أن نسبة 56% تتعاطى لزراعة القنب الهندي أو تتاجر في مستخلصها أو تجمع بينهما، في حين صرحت نسبة 44% بأنها لا تزال هذه الأنشطة، هذا الأمر يؤشر على تراجع نسبة مجموع الأشخاص الذين ينشطون في مجال زراعة القنب الهندي، أو الاتجار في "الحشيش" في واحدة من المناطق النشطة في هذا المجال بإقليم شفشاون، خصوصا أن هناك دراسة أنجزتها الأمم المتحدة بشراكة مع وكالة تنمية وإنعاش أقاليم الشمال سنة 2003 أثبتت أن "نسبة مزارعي القنب الهندي بإقليم شفشاون تتحدد في 94%"²⁴.

2- قياس مدى معرفة الساكنة بمقترح تقنين القنب الهندي ومقتضياته

في إطار التحقق من الفرضيات الجزئية، اقترحنا في البداية على العينة التي شملها البحث إحدى القضايا الراجحة في الساحة السياسية المغربية في السنوات الثلاثة الأخيرة، ويتعلق الأمر بموقف بعض الأحزاب السياسية من قضية تقنين القنب الهندي ومدى دراية المبحوثين بهذه المواقف، فجاءت النتائج على الشكل التالي:



بمناطق زراعته

-مقاربة سوسولوجية-

جدول رقم (4): توزيع العينة حسب درايتهم بالأحزاب المدافعة عن مقترح تقنين القنب الهندي

السؤال: هل تعلم أن هناك أحزابا تدافع عن تقنين القنب الهندي؟ إذا كان الجواب بنعم، فما اسم هذه الأحزاب؟		
الموقف	التكرار	النسبة المئوية
نعم: حزب الأصالة والمعاصرة وحزب الاستقلال.	10	40%
نعم: حزب الأصالة والمعاصرة	4	16%
لا	11	44%

جدول رقم (5): توزيع العينة حسب درايتهم بالأحزاب المعارضة لمقترح تقنين القنب الهندي.

السؤال: هل تعلم أن هناك أحزابا تعارض مقترح تقنين القنب الهندي؟ إذا كان الجواب بنعم، فما اسم هذه الأحزاب؟		
الموقف	التكرار	النسبة المئوية
نعم: حزب العدالة والتنمية	13	52%
نعم: بنكيران	2	8%
لا	10	40%

من خلال الجدولين رقم (4) و(5) يتضح أن نسبة 40% لها دراية بالأحزاب السياسية التي تتبنى مقترح تقنين زراعة وصناعة وتسويق نبتة القنب الهندي، ويتعلق الأمر بحزبي الأصالة والمعاصرة والاستقلال، غير أن نسبة 16% تعلم بتوجه حزب الأصالة والمعاصرة في هذا الإطار دون حزب الاستقلال، في حين أن نسبة 44% المتبقية ليس لها أدنى معلومة عن هذا الموضوع. وإذا قارنا هذه النسبة بنتائج الجدول رقم (5) الذي يخص مدى دراية المبحوثين بالأحزاب التي تعارض مقترح التقنين، نجد أن نسبة 60% لها علم بالتوجه السياسي الذي يعارض التقنين، حيث صرحت نسبة 52% باسم حزب العدالة والتنمية، بينما 8% المتبقية حصرت المعارضين في شخص



بمناطق زراعته

-مقاربة سوسيولوجية-

بنكيران²⁵ وليس مؤسسة الحزب. بالمقابل نجد 40% تجهل هذا الموضوع.

إن سيادة نسبة ما بين 56% و60% من العينة المشاركة في البحث باعتبارها فئة لها إلمام بالنقاش السياسي الدائر حول ملف تقنين القنب الهندي في السنوات الأخيرة، لدليل مهم على قدرة الأحزاب المعنية بهذا الملف – تأييدا ومعارضة - على خلق نقاش عمومي حول هذا الموضوع في واحدة من المناطق القروية التي تعرف زراعة هذه النبتة، ولم يكن الحصول على هذه النسبة أمرا ممكنا لولا ربط هذه المناطق بشبكة الأنترنت وانتشار الهواتف الذكية في أوساط الشباب خصوصا، الأمر الذي مكن مجموعة هامة من السكان من الولوج إلى مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الالكترونية والتقاط كل صغيرة وكبيرة حول هذا الملف.

3- الاتجاه العام لمواقف المبحوثين من التقنين

لأجل اختبار الفرضية الجزئية القائلة أن أغلب الناخبين الذين صوتوا لحزب الأصالة والمعاصرة أو حزب الاستقلال، صوتوا بدافع تقنين القنب الهندي، طرحنا على المبحوثين السؤالين الآتيين: الأول يرتبط بقناعة الناخبين السياسية ودوافع اختيار مرشحهم المفضل، أما الثاني فيرمي إلى رصد تمثيلات المبحوثين لنتائج مقترح التقنين على منطقتهم في حالة المصادقة على هذا المقترح.

جدول رقم (6) توزيع العينة المبحوثة حسب دوافع اختيار مرشحهم المفضل

السؤال: لماذا صوت على مرشحك المفضل؟		
المواقف	التكرار	النسبة المئوية
انتماؤه القبلي	7	28%
انتماؤه الحزبي	4	16%
دفاع حزبه عن تقنين القنب الهندي	5	20%
آخر		
- مصلحة الجماعة	1	4%
- تبعا لزوجي	3	12%
- تبعا للمستشار الجماعي لمدشرنا	5	20%

يبدو من خلال هذا الجدول أن نتائج البحث الميداني أكدت أن تقنين القنب الهندي كان الدافع الثاني

²⁵ المقصود: السيد عبدلاله بنكيران رئيس الحكومة السابقة (2011) والأمين العام لحزب العدالة والتنمية الفائز بالمرتبة الأولى وطنيا في الانتخابات التشريعية (2016) والذي كلفه العاهل المغربي بعد فوز حزبه بالمرتبة الأولى بتشكيل الحكومة.



بمناطق زراعته

-مقاربة سوسيولوجية-

للتصويت بنسبة 20%، والملاحظ أن قراءة هذه النسبة في ظل نتائج الجدول رقم (4) الذي يسجل نسبة 56% من العينة المبحوثة باعتبارها فئة لها إلمام بتأييد حزبي الاستقلال والأصالة والمعاصرة لملف التقنين، لكفيل بأن يعطينا استنتاجا واضحا مفاده: أن ما يقرب من ثلث العينة المشاركة في البحث قد صوتت بشكل مباشر على حزب الأصالة والمعاصرة أو الاستقلال، مما يعني أن من بين أسباب فوز الأصالة والمعاصرة وحزب الاستقلال بمقعد لكل واحد منهما في إقليم مجال هذه الدراسة (شفشاون) مرده اقتناع الناخبين بملف تقنين القنب الهندي من جهة، وحضور هذا الملف – بشكل مباشر أو غير مباشر - في الحملة الانتخابية لهذين الحزبين من جهة أخرى، والسبب نفسه يمكن اعتباره من بين أهم الأسباب التي جعلت حزب العدالة والتنمية يفشل في الحصول على مقعد برلماني في هذا الإقليم بعدما تبوأ المرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية لسنة 2011 كما يؤكد الجدول رقم (1). وهذا الاستنتاج لا يعني أن نسبة 80% المتبقية قد صوتت ضد هذه الأحزاب، بل توزعت دوافعها على الشكل التالي:

- الانتماء القبلي للمرشح: 28%.

- ارتباط الناخبين بالمستشار الجماعي الذي يمثل مدشرهم في الجماعة القروية " بني أحمد

الشرقية": 20%.

- الانتماء الحزبي للمرشح: 16%.

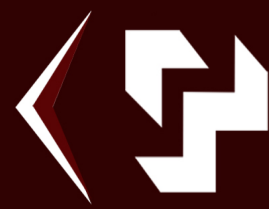
- ارتباط الناخبات بتوجهات أزواجهن: 12%.

- تحقيق مصلحة الجماعة: 4%.

إذن باستثناء نسبة 20% التي صوتت بشكل مباشر على الحزبين المدافعين عن ملف تقنين القنب الهندي وهما الاستقلال والأصالة والمعاصرة تبقى فرص جميع الأحزاب قائمة – بما فيها حزبا الاستقلال والأصالة والمعاصرة – في الحصول على بعض الأصوات من نسبة 80% المتبقية. كما تعطينا هذه النتائج أيضا صورة واضحة على أن نسبة 32% من المبحوثين صوتوا تبعا لدوافع شخص آخر (المستشار الجماعي الذي يمثل المدشر أو الزوج) وليس انطلاقا من قناعاتهم الشخصية.

الجدول رقم (7): توزيع المبحوثين حسب مواقفهم من آثار تقنين القنب الهندي على منطقتهم.

السؤال: إذا تم تقنين الكيف فما هي انعكاساته على المنطقة في نظرك؟		
المواقف	التكرار	النسبة المئوية
إيجابية	19	76%
سلبية	6	24%



بمناطق زراعته

-مقاربة سوسولوجية-

عند طرحنا لموقف انعكاسات تقنين القنب الهندي على منطقة المبحوثين بلغت نسبة النظرة الإيجابية 76%، وهو ما يدل على أن أغلبية المبحوثين تتفق أو ترحب بمقترح تقنين القنب الهندي، وهو موقف يبقى مشروطا كما عبر عن ذلك أغلب المبحوثين بعدم توسع مجال زراعة القنب الهندي، وجعله محصورا في المناطق المعروفة بمزاولة هذه الزراعة. وهي نسبة يمكن تفسيرها أيضا برغبة الساكنة في التخلص من الخوف والابتزاز الذي تتعرض له الساكنة من قبل السلطات المحلية كما جاء ذلك في نتائج الجدول رقم (1). أما ما يجعل نسبة 24% تنظر إلى مسألة التقنين نظرة سلبية، فذلك يمكن تفسيره بأن حل التقنين لا يشكل إغراء حقيقيا لجميع سكان مناطق زراعة القنب الهندي، بل الأمر لا يعدو أن يكون مجرد محاربة لهذه الزراعة بطريقة أخرى، كما عبر عن ذلك مجموعة من المبحوثين حينما تجاذبنا معهم أطراف الحديث، كما نسجل من خلال الملاحظة بالمشاركة أن مجموعة من الناشطين في مجال القنب الهندي يتمنون ويدعون الله بزوال هذه النبتة التي لم تنعكس على واقعهم إلا بالخوف والجهل والفقر معا.

الجدول رقم (8): توزيع نسبة المصوتين بدافع تقنين القنب الهندي حسب الجنس والسن والمستوى التعليمي والمهنة.

نسبة المصوتين بدافع تقنين القنب الهندي هي 20%									
الجنس		الذكور				الإناث			
		التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
		2	8%	2	8%				
السن		30-18 سنة		31-45 سنة		45-60 سنة		61 سنة فما فوق	
		1	4%	1	4%	1	4%	1	4%
المستوى التعليمي		بدون		المسيد		ابتدائي		ثانوي	
		2	8%	0	0%	0	0%	1	4%
المهنة		عمل حر		ربة بيت		موظف			
		1	4%	2	8%	1	4%		

نستنتج من خلال الجدول رقم (8)، أن نسبة 20% من المبحوثين الذين صوتوا بدافع تقنين زراعة القنب الهندي، لم تتأثر بمتغيرات الجنس أو السن أو المستوى التعليمي أو المهني، إذ نلاحظ أن نسبة الذكور تتساوى مع الإناث بنسبة 8%، كما أن كل الفئات العمرية المبحوثة لها حضور في هذا التوجه، ناهيك على أن المستوى التعليمي تأرجح ما بين غير متمدرس بنسبة 8% إلى ثانوي بنسبة 4% وجامعي بالنسبة نفسها أيضا. هذا إلى جانب أن متغير المهنة بدوره لم يكن حاسما، حيث توزعت النسبة المبحوثة بين 4% تشتغل أعمال حرة، في حين نسبة



بمناطق زراعته

-مقاربة سوسولوجية-

8% يشتغلن ربات بيوت، بينما نسبة 4% من الموظفين، والنسبة نفسها من الفلاحين.

هذه النتائج المسجلة تبين أن هذه المتغيرات لم تلعب دورا حاسما في توجه الناخبين إلى التصويت بدافع تقنين القنب الهندي، وهو توجه يعطي صورة على أن الساكنة بمختلف فوارقها الجنسية والعمرية والتعليمية والمهنية، يحكمها الوعي الجمعي في تمثيلها لأهمية القنب الهندي بالمنطقة، لذلك اتجهوا للتصويت على الأحزاب التي تدافع عن تقنين زراعة وصناعة وتسويق هذه النبتة، علما أن نسبة ساكنة مناطق زراعة القنب الهندي تصل إلى نسبة 6% من ساكنة المغرب.²⁶

خلاصات واستنتاجات

انطلاقا من الإشكالات والفرضيات المؤطرة والمرشدة لهذه الدراسة، يمكن الوصول إلى خلاصة تركيبية نستنتج بموجبها ما يلي:

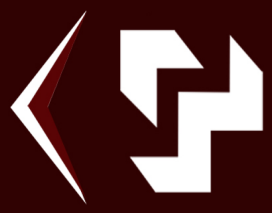
- أثبت الفصل الثاني أن موضوع القنب الهندي قد أصبح محط نقاش سياسي "عمومي" بعدما كان يدخل في نطاق الموضوعات المسكوت عنها "طابو". أما من جانب آخر فقد أسفر هذا النقاش عن وجود قطبية سياسية، الأولى متمثلة في حزبي الأصالة والمعاصرة والاستقلال، التي تدافع عن مقترح تقنين وصناعة وتسويق هذه النبتة، أما الثانية فترفض مقترح التقنين وتتمثل في حزب العدالة والتنمية، فيما فضلت باقي الأحزاب مواصلة السكوت عن هذا الموضوع.

- لقد أسفرت نتائج الانتخابات التشريعية ليوم 7 أكتوبر 2016 بالمغرب، عن صلاحية نسبة كبيرة من الفرضية الرئيسية التي مؤداها أن دخول ملف القنب الهندي إلى النقاش السياسي والتوظيف الحزبي له، سينعكس على هذه الانتخابات في مناطق زراعة هذه النبتة، وتبرز هذه الصلاحية في حصول حزب الأصالة والمعاصرة على أربعة مقاعد في أقاليم: الحسيمة، شفشاون، وزان. كما حصل حزب الاستقلال على ثلاثة مقاعد، في حين خرج حزب العدالة والتنمية المعارض لمقترح تقنين القنب الهندي بصفر مقعد من هذه الأقاليم، رغم تقدمه وطنيا عن آخر استحقاقات تشريعية 2011 بـ 24 مقعد.

- لقد أثبتت معطيات البحث الميداني صحة نسبة كبيرة من الفرضية الجزئية الأولى التي تعتبر أن ساكنة مناطق زراعة القنب الهندي لها دراية بالجدل السياسي حول مسألة تقنين هذه النبتة، حيث وصلت نسبة المبحوثين الذين لهم دراية بهذا الموضوع 60%.

- لقد اقترحنا كفرضية جزئية ثانية - ارتباطا بالفرضية الرئيسية - أن موضوع تقنين القنب

²⁶ ONUDC et APDN, Maroc « Enquete sur le cannabis 2005 », Janvier 2007, p :7



بمناطق زراعته

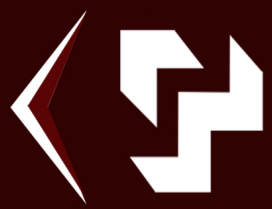
-مقاربة سوسيولوجية-

الهندي شكل دافعا أساسيا عند الناخبين للتصويت على حزبي الأصالة والمعاصرة والاستقلال. لكن الواقع الميداني يثبت محدودية ونسبية هذه الفرضية، حيث لم تتجاوز نسبة المصوتين 20%، وهي نسبة تبقى غير قابلة للتعميم نظرا لحصر مجال البحث في جماعة قروية واحدة، هذه الجماعة التي عرفت قيادة أحد أبنائها لللائحة حزب جبهة القوى الديمقراطية²⁷، مما أعطى لدافع الانتماء القبلي نسبة 28%، والتصويت تبعا للمستشار الجماعي عن المدشر نسبة 20%.

كما تبرز معطيات البحث الميداني أيضا صحة الفرضية الثالثة بنسبة 76%، وهي نسبة ترى بأن تقنين القنب الهندي سينعكس على منطقتهم إيجابا في مختلف المجالات.

على سبيل الختم، نعتبر أن هذه الدراسة قد حاولت الإحاطة بأحد الموضوعات المسكوت عنها في المجتمع المغربي، والتي تتطلب في نظرنا اليوم فتح نقاش عمومي حولها، كل من موقعه وتخصصه، بدل الاقتصار على نقاش سياسي ضيق قد يكون عابرا. لذلك فنحن لا ندعي بهذه الدراسة الوصول إلى تفسير دقيق وفهم كاف لهذا الموضوع، بقدر ما تشكل دعوة إلى المهتمين والباحثين في مختلف العلوم الإنسانية والبيولوجية والطبية وحتى السياسية للتدخل في دراسة هذا الموضوع، بمناهج وأساليب أكثر دقة وموضوعية.

²⁷ نقصد بذلك السيد عبد الرحمان المنيوي المنتهي لمدشر تنداود جماعة بني أحمد الشرقية – مجال هذا البحث - والذي قاد لائحة حزب جبهة القوى الديمقراطية بإقليم شفشاون التي فشلت في الحصول على مقعد برلماني.



المراجع المعتمدة

باللغة العربية

- ربيحي لوفو، "الفلاح المغربي المدافع عن العرش"، ترجمة محمد بن الشيخ، مراجعة عبد اللطيف حسني، منشورات وجهة نظر، سلسلة أطروحات وبحوث جامعية، العدد 2، الطبعة الأولى، 2011.
- عمار حمداش، "تقنيات البحث السوسيوولوجي" دفاثر طالب علم الاجتماع، سلسلة رقم 1، (بدون تاريخ).

الكتب الجماعية والمجلات المحكمة

- مجموعة من المؤلفين، "الاستحقاقات الانتخابية بالمغرب: مقاربات لفهم الانتخابات الجماعية والجهوية للرابيع من شتنبر 2015"، إشراف رشيد مقتدر، تقديم مصطفى المرابط، مركز مغارب للدراسات في الاجتماع الإنساني، سلسلة الكتب الجماعية، العدد: 1، ط، 1، الرباط، 2016.
الوثائق الدستورية

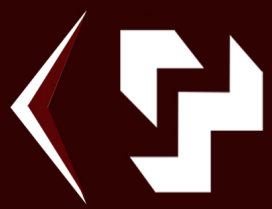
- المملكة المغربية، وزارة العدل، "الدستور المغربي 2011"، إصدارات: مركز الدراسات وأبحاث السياسة الجنائية بمديرية الشؤون الجنائية والعفو، سلسلة نصوص قانونية، العدد 19، شتنبر 2011.
مقترحات قوانين وبلغات

- المملكة المغربية، البرلمان، مجلس النواب، الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، "مقترح قانون يتعلق بتقنين زراعة وتصنيع وتسويق عشبة الكيف".

- حزب العدالة والتنمية، الأمانة العامة، بلاغ (يخص تقنين الكيف)، نص البلاغ منشور بموقع الحزب www.pjd.com بصيغة pdf بتاريخ 2 أبريل 2016.

- بلاغ الحكومة بخصوص الدعوة إلى تقنين الكيف الذي تلاه السيد رئيس الحكومة بمجلس النواب، شريط تلاوة هذا البلاغ منشور بموقع www.youtube.com تحت رابط "بنكيران: تقنين الكيف مجرد وهم".

- بلاغ صحفي يخص الندوة الدولية بطنجة "الكيف والمخدرات"، البلاغ منشور على موقع جهة طنجة تطوان الحسيمة، www.crtta.ma



- www.assdae.com
- www.crtta.ma
- www.elections.ma
- www.pjd.com
- www.youtube.com

باللغة الفرنسية

- ONUDC et APDN, Maroc « **Enquete sur le cannabis 2003** », Décembre 2003.
- ONUDC et APDN, Maroc « **Enquete sur le cannabis 2004** », Mai 2005.
- ONUDC et APDN, Maroc « **Enquete sur le cannabis 2005** », Janvier 2007.
- P. Pascon et M. Ennaji, « **Les Paysans sans terre au Maroc** », Première édition, (Casablanca, Les Editions Toubkal, 1986).

المراجع المستأنس بها

- بيير فيرمورين، "تاريخ المغرب منذ الاستقلال"، ترجمة عبد الرحيم حزل، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2010.
- جون واتربوري، "أمير المؤمنين، الملكية والنخبة السياسية المغربية"، ترجمة عبد الغني أبو العزم، عبد الأحد السبتي، عبد اللطيف الفلق، مؤسسة الغنى للنشر، ط: 3، الرباط، 2013.
- رضوان زهرو وزكرياء أفنوش، "في أفق استحقاق 2016 أنماط الاقتراع وتأثيرها في الحياة السياسية المغربية"، مجلة مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد 42/41، الدار البيضاء، (بدون تاريخ).
- عبد الهادي بوطالب، "نصف قرن في السياسة"، تقديم محمد سبيلا، منشورات الزمن، الدار البيضاء، 2010.
- محمد ضريف، "الأحزاب السياسية المغربية"، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء.